



التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة

أهداف التنمية المستدامة

وفقا للأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد

أحمد ماجد السيد عيد

محلل اقتصادي

إشراف

ندى الهاشمي

مدير إدارة الدراسات الاقتصادية

أكتوبر 2019

إلتزاما من دولة الامارات العربية المتحدة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، فقد عملت على النطاق الوطني داخل حدودها على تحقيق تلك الأهداف ، كما تتعاون وتتكاتف من خلال منظمات المجتمع المدني مع غيرها من الدول والمنظمات والمؤسسات بالعالم لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع ، وعلى نطاق الدولة فقد حققت وفقا لأولوياتها الوطنية طبقا للأجندة الوطنية 2021 وطبقا للأهداف العالمية للتنمية المستدامة الانجازات التالية :

أولا : نظام صحي بمعايير عالمية

الهدف الثانى : القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائى.

- استحدثت الدولة في تشكيله حكومتها الوزارية عام 2017 وزارة للأمن الغذائي .
- أطلق صندوق خليفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة برنامج " زرعى " لمنح المزارعين تسهيلات واستخدام أحدث التقنيات وأنظمة الزراعة المائية لتقليل استهلاك المياه إلى 80 %.
- افتتح "مركز الابتكار الزراعي" بالشارقة لمواكبة المستجدات بالقطاع الزراعي وتعزيز الاستدامة من خلال الابتكار التكنولوجي.
- تبني نظام الزراعة العضوية لتعزيز إنتاج غذائي صحي من خلال زيادة مساحة أراضي الزراعات العضوية بنسبة 5 % ، وتدير إمارة أبو ظبي عدة مزارع للزراعة العضوية وتعد أحد أكبر المصادر المحلية للمنتجات العضوية بالدولة.
- استخدام أنظمة الزراعة الذكية مثل أسلوب الزراعة المائية الهولندي ، والذي من خلاله يتم زراعة النباتات في محلول مائي بدلاً من زراعتها في التربة.
- زراعة المحاصيل بالبيوت المحمية للتغلب على تحديات ومشاكل وجود إنتاج مستمر على مدار السنة.
- ابتكار مشروع الزراعة المحمية الذي يعمل على المياه المعاد تدويرها، والمعالجة بالأشعة فوق البنفسجية، ولها نظام التبريد الخاص بها، وبالتالي لا تؤثر على التغير المناخي ، حيث قدم المركز الدولي للزراعة المحمية التابع لجامعة زايد، جيلاً جديداً من البيوت المحمية ، يمكنه مضاعفة منتجات الفاكهة والخضروات بالدولة ثلاث مرات. ويقلل استهلاك المياه بنسبة 90 % واستهلاك الطاقة بنسبة 50 %.
- أطلق جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية المختص بقطاع الزراعي بأبو ظبي ، السياسة الزراعية الجديدة التي تقوم على ستة محاور : منها إعادة هيكلة القطاع الزراعي لجعله أكثر استدامة ، وخفض الآثار الضارة على البيئة والضغط على الموارد الطبيعية ، وضمان دخل عادل للمزارعين وزيادة تنافسيتهم بالسوق ، والتركيز على المنتجات ذات الميزة التنافسية ، وتحسين جودة المنتجات الزراعية ، وتحسين الإنتاجية لتعزيز الأمن الغذائي .
- أطلق جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية مركز لخدمات وارشاد المزارعين بأبوظبي ، كما أطلقت بلدية دبي مبادرة " ازرع غذائك" لخفض الواردات الزراعية، وتعزيز الأمن الغذائي.

- الاستثمار في المشروعات الزراعية الخارجية في الدول التي تتوفر بها وفرة في الموارد الزراعية ومنها فيتنام، وكمبوديا، ومصر، وباكستان، ورومانيا، وصربيا، وناميبيا، والسودان، والأمريكتين لتأمين الغذاء وحماية الدولة من تقلبات السوق.

- تعزيز أساليب الحياة الصحية وعلاج سوء التغذية من خلال مكافحة الأمراض المرتبطة بالأساليب الغذائية غير الصحية والتدخل المبكر لتغيير العادات الغذائية غير الصحية.

- أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2015 بشأن سلامة الغذاء، لضمان سلامة الغذاء المتداول ومراقبته خلال مراحل السلسلة الغذائية ، وللتحقق من صلاحية المادة للاستهلاك الآدمي.

- أطلقت مبادرة "عام الخير" عام 2017 لترسيخ ثقافة العطاء ، ومبادرة " بنك الإمارات للطعام " ليكون بمثابة مؤسسة خيرية تدعم الأنشطة الإنسانية وتوزيع الطعام على الأسر المتعففة داخل الدولة وخارجها ، والتخلص من فائض الطعام بما يحقق الصالح العام، ومبادرة " حفظ النعمة " للقضاء على مشكلة إهدار الطعام، من خلال جمع فائض الطعام الذي لم تلمسه يد، وإعطائه للأسر المتعففة.

الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاه.

تتطلع الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى تطبيق نظام صحي يستند إلى أعلى المعايير العالمية.

- تطورت مخصصات قطاع الصحة بالدولة لتصل إلى 4.2 مليار درهم بنسبة (8.6% من الموازنة الاتحادية) عام 2017 إلى جانب الإنفاق الصحي المحلي.

- تطور عدد المستشفيات بالدولة عام 2014 إلى 115 مستشفى (36 مستشفى حكومي و 79 مستشفى خاص) ، تضم 11657 سرير (7493 سرير بالمستشفيات الحكومية و 4164 سرير بالمستشفيات الخاصة) يقوم على رعايتهم 16669 طبيب و 33429 من أعضاء هيئة التمريض .

- فعلت الدولة نظام التأمين الصحي ، ووسعت إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية بجانب الحكومة ، وتم إقامة مدن الرعاية الصحية المكونة من مجمعات طبية بها عيادات تخصصية وهي مدينة الشيخ خليفة الطبية بأبو ظبي ومدينة دبي الطبية ومدينة الشارقة للرعاية الصحية ، والمرافق الصحية المتوفرة بالإمارات الشمالية الأخرى ، كما ترسل الدولة مواطنيها للعلاج بالخارج إذا لم يكن متاح بالدولة.

- أطلقت وزارة الصحة بوابة المريض الذكية للاطلاع على الملفات الصحية والتحاليل المخبرية والمستندات والأدوية والتطعيمات والمشاكل الصحية والحساسية ومتابعة المواعيد الطبية للمرضى وأتاحها بالهواتف الذكية والكمبيوترات اللوحية.

- تمنح الهيئات الصحية بالدولة رخصة مهنية في مجال الطب التقليدي، والطب التكميلي، والطب البديل.

- أعدت الدولة " ميثاق المريض " الذي يتضمن معلومات حول حقوق وواجبات المريض .

- تجرم الدولة بالقانون الاتحادي رقم 14 لسنة 1995 إنتاج واستيراد وتصدير ونقل وشراء وبيع وحيازة وتخزين المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ما لم يكن ذلك جزءاً من أنشطة طبية أو علمية خاضعة لإشراف ورقابة الجهات المختصة.

- ينظم القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 2009 بيع التبغ ، وتسهدف الدولة تقليل استهلاك التبغ من 21.6 % إلى 15.7 % بين الرجال، ومن 1.9 % إلى 1.66 % بين النساء بحلول العام 2021.

- أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006 لحماية صحة ذوي الاحتياجات الخاصة.

- إطلاق مبادرات ودعم الرعاية الصحية والتأهيل للكبار في السن.

- توفير اللقاحات المجانية للمواطنين والمقيمين ، لوقايتهم من أمراض الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية ومنع انتشارها.

- في عام 2015 تم إطلاق صندوق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتمويل الابتكار بقيمة 2 مليار درهم، كمبادرة اتحادية لتوفير حلول تمويلية للمبتكرين في القطاعات المختلفة بالدولة. وجاءت الأولوية للطاقة المتجددة والنقل والتعليم والصحة والتكنولوجيا والماء والفضاء.

- تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للابتكار لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم، خلال السنوات السبعة القادمة. وتستهدف الاستراتيجية سبعة قطاعات هي: الطاقة المتجددة ، والنقل والمواصلات ، والتعليم ، الصحة ، والتكنولوجيا ، والماء ، والفضاء . وتعمل الاستراتيجية على تعزيز استخدام التقنيات المتقدمة في توفير خدمات الرعاية الصحية. وتعمل كذلك على دعم نمو التكنولوجيا الحيوية والصناعات الدوائية، والعمل مع الشركاء الاستراتيجية لدعم الأبحاث الطبية في الدولة.

- تطوير الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية وعلوم الحياة .

- إنشاء المصنع الأول من نوعه لأدوية السرطان بأبوظبي ، وكذا الحاضنة الأولى للابتكار في مجال التقنية الحيوية في جامعة أبوظبي .

- إنشاء مجمع دبي للتقنيات الحيوية والأبحاث (دبيوتك) كم منطقة حرة لجذب شركات التقنيّة الحيوية إلى إمارة دبي .

- تأسيس مجمع محمد بن راشد الأكاديمي الطبي.

- فعلت وزارة الصحة التطبيقات الذكية التالية لحماية الصحة العامة:

أ- الحملات المجانية للفحص المبكر عن سرطان الثدي.

ب- التطبيق الذكي " اطمئن ان e " للوقاية من الأمراض غير السارية.

ج- التطبيق الذكي " أطفال الصحة " لمكافحة السمنة عند الأطفال.

د- برنامج التشخيص المبكر للسكري.

- إطلاق مبادرة تعزيز الوعي بأنماط الحياة الصحية.

- وفرت الخدمة الالكترونية " طمني " المتعلقة بالمنتجات الصحية والسلامة الدوائية.

- أدرجت منشورات إلكترونية على البوابة الرسمية للدولة للتواصل مع الجمهور والتعرف على مقترحاتهم لتحسين الخدمات الصحية.

- إقامة شراكات طويلة الأمد مع مراكز البحوث الطبية وأبرزها مركز إمبrial كوليدج لندن للسكري.

الهدف السادس : ضمان توافر المياه النظيفة والنظافة الصحية .

أ- في مجال المياه:

- الطلب المتزايد على المياه بالدولة المقدر بنحو 4,2 مليار متر مكعب سنوياً ، مع امتلاكها مخزون غير ضخم من المياه الجوفية ، جعلها تتجه نحو تبني سياسات ترشيد استخدامات المياه واعتماد مصادر أخرى للمياه مثل تحلية مياه البحر لتأمين احتياجاتها .

- أطلقت الدولة "برنامج الإمارات لبحوث علوم الاستمطار"، للتقدم في استكشاف الأسس العلمية والتقنية لتحسين هطول الأمطار، واستخدام التكنولوجيا لتحفيز وزيادة هطول الأمطار.

- أسست مؤسسة سقيا الإمارات واطلاق مبادرة سقيا الامارات لدعم الجهود الدولية من أجل توفير مياه نظيفة صالحة للشرب للأشخاص المحتاجين حول العالم، كما تساهم المؤسسة في إيجاد حلول دائمة ومستدامة ومبتكرة لمشكلة ندرة المياه.

- تم إنشاء 33 محطة تحلية لتوفير الاحتياجات من المياه.

- تم تبني حلول جديدة لتنقية المياه وتحليتها بما في ذلك تحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي، ومحطة تحلية فولت ضوئية، وتنقية المياه عن طريق تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

- توفير المياه للعديد من دول العالم عن طريق عشرة مشاريع حفر للآبار يتم تنفيذها حالياً في غانا، وبنين، وطاجيكستان، وأفغانستان، والصومال، ويستفيد منها حوالي 60,000 شخصاً.

- تشجيع الحلول المستدامة لنقص المياه على الصعيد الدولي عن طريق إطلاق جائزة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية للمياه.

- إطلاق برنامج الإمارات لبحوث علوم الاستمطار بمعرفة وزارة شئون الرئاسة كمبادرة عالمية لتحفيز وتطوير أبحاث وعلوم الاستمطار.

- أقامت الدولة حتى العام 2013 نحو 130 سدا بسعة تخزين إجمالية بلغت حوالي 120 مليون متر مكعب من المياه.

- أطلقت الدولة جائزة عالمية بقيمة مليون دولار لإيجاد حلول مستدامة لمشكلة شح المياه حول العالم ، وذلك باستخدام الطاقة الشمسية لتنقية المياه وتحليتها .

- أقامت الدولة "مركز أبحاث المياه " لتطوير المعرفة والتكنولوجيا اللازمة لمعالجة إنتاج المياه النظيفة ، والتغدير في المناخ وإدارة الموارد المائية.

ب - في مجال الصرف الصحي تم إقامة مشاريع الصرف الصحي التالية:

1- محطة (STEP) لإمارة أبو ظبي، والذي يتم تحت إشراف شركة أبو ظبي لخدمات الصرف الصحي الذي يلبي الاحتياجات الطويلة الأجل للإمارة.

2 - إقامة مشروع القرن للصرف الصحي عن طريق الانفاق العميقة بدبي بتكلفة تصل لحوالي 12 مليار درهم ، كما اعتمدت حكومة دبي إنشاء مشروع المرحلة الثانية من محطة معالجة مياه الصرف الصحي بجبل علي بتكلفة 1.3 مليار درهم ، والمزودة بأحدث الوسائل والمرافق والتقنيات في مجال معالجة مياه الصرف الصحي، وستصل تكلفتها الإجمالية مع المحطة الجديدة إلى ملياري و849 مليون درهم، وستبلغ طاقتها الاستيعابية نحو 675 ألف متر مكعب يومياً بدلاً من 300 ألف متر مكعب يومياً لما تنتجه المحطة خلال الوقت الحالي.

3- تشغيل أكبر محطة لضخ الصرف الصحي (محطة الضخ " أيه 3 ") بالشارقة عام 2012، وفق أرقى المعايير العالمية بتكلفة 60 مليون درهم، بالإضافة إلى مشروع البوابة الالكترونية الخاصة بصهاريج الصرف الصحي بتكلفة مليون درهم.

4- بناء مشروع الصبغة بالشارقة بتكلفة 227 مليون درهم ، والذي يتيح تفريغ صهاريج تكفي 40 شاحنة في وقت واحد بسعة استيعاب 60. 000 متر مكعب من مياه الصرف الصحي يومياً ، مع محطة معالجة مياه الصرف الصحي بسعة 30. 000 متر مكعب يومياً ، لخلق بيئة صحية خالية من الأوبئة والأمراض، مع الحصول على المياه المعالجة الصالحة لإعادة الاستخدام في ري النباتات والمساحات الخضراء.

5- تدشين المحطة الأولى للصرف الصحي بعجمان عام 2009 ، كما تقوم الامارة حالياً بتنفيذ خطة التوسعة لزيادة قدرة محطة معالجة مياه الصرف الصحي بنسبة تصل إلى نحو 50%، لمعالجة 120 ألف متر مربع من مياه الصرف الصحي ، وتستطيع المحطة معالجة 50% من المياه المعالجة من مياه الصرف الصحي، التي يتم إعادة استخدامها في ري المزروعات والمساحات الخضراء.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة .

- أنشاء مدينة مصدر بأبو ظبي لتقليل استخدام الطاقة والماء، وتقليل إنتاج النفايات ، مع استخدام التصميمات التقنية والمعمارية ، بالإضافة إلى الطاقة الشمسية في التشغيل.

- تضم مدينة مصدر مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ، وهي منظمة حكومية دولية تقدم الدعم للدول في انتقالها إلى مستقبل الطاقة المستدامة.

- جعل دبي مدينة ذكية ومستدامة من خلال بناء عدد من المدن المستدامة وهي :

1- المدينة المستدامة بدبي لاند (تحت الانشاء) التي تعتمد على الطاقة الشمسية، ومزودة بأجهزة موفرة للطاقة وخالية من السيارات، وتحتوي على 10,000 شجرة ومزرعة عضوية منزلية.

2- مدينة ورده الصحراء بالروية ويساعد تصميمها على تقليل استهلاك الكهرباء، وتعمل على الطاقة المتجددة التي تنتجها بنفسها ، كما تضم المدينة منشأة لإعادة تدوير المخلفات.

3- منطقة دبي الجنوب ويتم انتاج نصف الكهرباء المستخدم بها من مصادر طاقة.

4- واحة دبي للسليكون التي خفضت الاستهلاك التراكمي للطاقة بنسبة 31% ، كما تقوم بتنفيذ عدد من المبادرات تشمل : ترشيد استهلاك طاقة الإضاءة باستخدام المصابيح الموفرة للكهرباء ، وإضاءة الشوارع باستخدام التقنيات الذكية ، واستخدام تقنيات البناء الذكية ، وتركيب أعمدة الإنارة الذكية ، وتخفيض تكاليف تشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي ، وإنتاج القطب الذكي لقياس الأحوال الجوية.

- لتوفير بيئة مستدامة أصدرت الدولة القوانين والتشريعات الاتحادية التالية :

- 1- القانون 24 لسنة 1999 لحماية البيئة وتنميتها ولوائح التنفيذ.
- 2- القانون 19 لسنة 1993 بشأن تعيين المناطق البحرية لدولة الإمارات.
- 3- القانون 23 لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية.
- 4- القانون 11 لسنة 2002 لتنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.
- 5- القانون 17 لسنة 2009 بشأن حماية الأصناف النباتية الجديدة.
- 6- القانون 9 لسنة 2013 بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
- 7- القانون 5 لسنة 2009 بشأن المدخلات والمنتجات العضوية.
- 8- القانون 8 لسنة 2013 بشأن الوقاية من الأمراض الحيوانية المعدية والوبائية ومكافحتها.

- فعلت الدولة العديد من السياسات البيئية من خلال قرارات مجلس الوزراء التالية :

- القرار 23 لسنة 2001 لحماية موانئ وسواحل الدولة وبحرها الإقليمي من حوادث التلوث البحري بالنفط.
 - القرار 37 لسنة 2001 بشأن أنظمة اللوائح التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها.
 - القرار (29) لسنة 2006 في شأن استخدام السفن والوحدات البحرية كمستودعات عائمة في نقل أو تخزين النفط أو أي من مشتقاتها.
 - القرار 39 لسنة 2006 في شأن حظر استيراد وإنتاج واستخدام ألواح الاسبستوس.
 - القرار 137 لسنة 2012 في شأن الخطوط الإرشادية لتنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الاسمنت.
 - القرار 26 لسنة 2014 بشأن النظام الوطني الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.
- صادقت الدولة على الاتفاقيات البيئية بمجال الجهود الدولية لمعالجة المشاكل البيئية التالية:-**

- معاهدة فيينا بشأن حماية طبقة الأوزون
- بروتوكول مونتريال للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون.
- معاهدة بازل بشأن مراقبة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.
- معاهدة الأمم المتحدة بشأن مقاومة التصحر.
- معاهدة روتردام للموافقة المسبقة للإتجار الدولي في أي مواد كيميائية خطرة أو مبيدات حشرية.
- معاهدة التنوع الحيوي.
- معاهدة ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية.
- معاهدة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- بروتوكول كيوتو المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي.
- معاهدة التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالخطر .
- المعاهدة الدولية بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية .

- المعاهدة الدولية بشأن حماية الأنواع الجديدة للنباتات.
- معاهدة ميناماتا بشأن الزئبق.
- معاهدة حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية.
- معاهدة الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبروتوكولاتها.
- المعاهدة الدولية بشأن منع التلوث الناتج عن السفن (1973) وتعديلاتها بموجب البروتوكولات (1978).
- **لخلق بيئة مستدامة بذلت الدولة حسب تقرير حالة البيئة لسنة 2015 بذلت الدولة الجهود التالية:**

- إنشاء 46 محطة لمراقبة جودة الهواء (حتى عام 2013).
- المشاركة في تنفيذ 14 مشروع لتقليل الانبعاثات الغازية للبيوت الزجاجية ، تحت مظلة مشروعات آلية التنمية النظيفة.
- القضاء على استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربونات والهالونات وبروميد الميثيل بحلول 2040.
- إنشاء 130 سد وحاجز مائي بسعة إجمالية 120 مليون متر مكعب من الماء حتى 2013.
- إنشاء 33 محطة تحلية لتوفير احتياجات الماء.
- زيادة منطقة الغابات من 245 ألف هكتار عام 1990 إلى 318.36 ألف هكتار تقريبا عام 2011.

الهدف الثالث عشر : التصدي لتغير المناخ وأثاره .

- قامت في عام 2016 بتوسيع دور وزارة البيئة والمياه لتدير جميع الجوانب المتعلقة بشؤون التغير المناخي الدولية والمحلية، وأعدت تسمية الوزارة لتصبح وزارة التغير المناخي والبيئة، لتعزيز جهودها في معالجة مشكلة التغير المناخي، وحماية النظم البيئية.
- إنشأت إدارة الطاقة والتغير المناخي في وزارة الخارجية والتعاون الدولي لتعزيز الجاهزية اللازمة لإدارة التغير المناخي، وأجندة الطاقة المتجددة.
- أكدت الدولة على خطتها لتوليد 24 % من طاقتها الكهربائية من مصادر نظيفة للطاقة بحلول عام 2021 في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي COP21 المنعقد في ديسمبر 2015 في باريس.
- أطلقت دولة الإمارات والولايات المتحدة أول حوار ثنائي سنوي عام 2014 حول الطاقة لتسهيل المبادرات الجديدة والجارية لدعم التعاون بين البلدين وتعزيز وتأمين سوق الطاقة العالمي.
- إشراك الجمهور في التصدي لظاهرة التغير المناخي من خلال حملات التوعية البيئية وتضمين المحتوى البيئي في المناهج المدرسية ، وإطلاق مبادرة المدارس البيئية.
- إطلاق مبادرة البصمة البيئية عام 2007 حيث وقعت الدولة مع الشبكة الدولية للبصمة البيئية على اتفاقية خفض البصمة الكربونية للفرد والدولة، وتعتبر بذلك ثالث دولة على مستوى العالم توقع على مثل هذه الاتفاقية.
- أطلقت مبادرة مصدر لبرامج الطاقة المتجددة.
- أسست صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية كوقف خيرى.
- إطلاق مبادرة " بطاقة الأداء البيئي " من قبل وزارة التغير المناخي والبيئة عام 2009 كشهادة تمنحها الوزارة للمنشآت الصناعية الملتزمة بالقوانين والتشريعات البيئية للدولة.

- استضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا).

- أطلقت استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء عام 2012 تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، لجعل الدولة واحدة من الدول الرائدة عالمياً في مجال منتجات وتقنيات الاقتصاد الأخضر، والحفاظ على بيئة مستدامة.

- اطلاق مشروع " مدينتي بيئي " لزيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع والتحكم في الانبعاثات ، من خلال القيام بزيارات ميدانية تغطي 22 حيا سكنيا و 26 ألف مسكنا.

- التحكم في الانبعاثات من خلال تنفيذ 14 مشروعاً للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة (GHGs) تحت مظلة مشاريع آلية التنمية النظيفة.

- اتجهت وزارة التغير المناخي والبيئة لاستخدام تكنولوجيا الزراعة بدون تربة في مشروعات زراعية متعددة، لمكافحة الآثار الجوهرية لتغير المناخ في النظم البيئية الطبيعية .

- تقليل إشعال الغاز الطبيعي عبر تقليل الانبعاثات الناتجة من إشعال الغاز الطبيعي مثل فصل نفايات الغاز أو البترول أثناء عملية الاختبار أو الإنتاج البترولي.

- شاركت الدولة في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبرتوكول مونتريال الخاص بالمواد المسببة لتآكل طبقة الأوزون في عام 1989.

- أطلقت الدولة العديد من البرامج المبتكرة لزيادة كفاءة الطاقة وفعاليتها، ومن هذه البرامج:

1- اعتماد مجلس الوزراء عام 2010 لمعايير البناء الأخضر ومعايير البناء المستدام لتطبيقها في جميع أنحاء الدولة وبدأ التطبيق بالمباني الحكومية عام 2011 .

2- اصدرت حكومة دبي عام 2011 مجموعة من قوانين البناء الأخضر الخاص بإنشاءات القطاع الخاص بغرض لتقليل استهلاك الطاقة والموارد، بالإضافة إلى تحسين الصحة والرفاهية العامة، وهو ملزم لكافة المباني الجديدة.

3- إطلاق استراتيجية المدينة الذكية في دبي في العام 2014، معتمدةً على 1000 خدمة حكومية، وتطوير 6 مجالات رئيسية وهي: النقل، والبنية التحتية، والاتصالات، والخدمات المالية، والتخطيط العمراني، والكهرباء.

4- خصصت الدولة 15 مليار دولار أمريكي لبرامج الطاقة المتجددة من خلال مبادرة مصدر التي تركز على تطوير وتسويق تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة الانبعاثات الكربونية، وتحلية واستخدام المياه.

5- في الطاقة المتجددة تستهدف الدولة زيادة الطاقة النظيفة إلى 30 % بحلول عام 2030 وتهدف أيضاً إلى توليد ما بين 25 إلى 30% من الكهرباء من خلال الطاقة النووية والطاقة الشمسية ، كما أعلنت التزامها بإنتاج 7 % الأقل من إجمالي الطاقة المولدة من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020.

6- الاستثمار في أنظمة النقل الجماعي مثل نظام السكك الحديدية الخفيفة والسريعة (مترو دبي)، ومشروع القطار عالي السرعة المقترح.

7- تقوم الدولة بتطوير مشروع كبير لالتقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون في أبو ظبي، والذي تديره شركة متخصصة في أبو ظبي ، وهو يعد أول خطوة في مجموعة مشروعات التقاط واستخدام وتخزين ثاني أكسيد الكربون المخطط لها في إمارة أبو ظبي.

- أطلقت الدولة العديد من الجوائز وشهادات التقدير البيئية لتشجيع الإنجازات البيئية المحلية والدولية. وتشمل: جائزة زايد الدولية للطاقة ، جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز ، جائزة زايد لطاقة المستقبل ، جائزة الإمارات للطاقة ، جائزة دبي للنقل المستدام ، جائزة الإمارات التقديرية للبيئة.

الهدف السادس عشر : السلام والعدل والمؤسسات القوية.

- تساند الدولة قضايا السلام والأمن والتنمية دولياً، وتقيم علاقات دبلوماسية مع 189 دولة حول العالم، كما يوجد في دولة الإمارات 110 سفارة أجنبية، و73 قنصلية، و15 منظمة إقليمية ودولية.

- تأتي الإمارات وفقاً لتقرير التنافسية العالمية 2015-2016 المركز الأول عالمياً من حيث انعدام الجريمة المنظمة ، والمركز الثاني في ثقة المواطنين بالحكومة والقيادة.

- تدعم دولة الإمارات القيم القوية والشفافية المميزة لمؤسساتها والتي نجم عنها ما يلي:

1- عدم وجود فساد أو رشوة لعدم تسامح الدولة مع الفساد سواء بالقطاع العام أو الخاص ، ويعد ديوان المحاسبة الجهة العليا المسؤولة عن حماية الأموال الحكومية ، وتختص بالتدقيق المحاسبي لضمان تخصيص الأموال وإنفاقها وفقاً للقوانين واللوائح ، ومكافحة النصب والاحتيال والفساد بالقطاع الحكومي.

2- إجراء المناقصات والمزايدات العامة ، بطريقة عادلة لجميع الموردين المسجلين للتعامل مع المؤسسات الحكومية ، حيث تقدم الدولة خدمات المزايدات والمناقصات عبر الإنترنت، لتسهيل تنفيذ الإجراءات بشفافية.

- تشجيع الجمهور على التواصل مع الحكومة ، عبر حسابات وقنوات ووسائل التواصل الاجتماعي الرسمية بالحكومة الاتحادية أو الحكومات للتعرف على احتياجاتهم وتعليقاتهم.

- أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مجلس محمد بن راشد الذكي الذي يصل بين 30 جهة حكومية في دبي ، ويعمل تحت إشراف المباشر لسموه ، ويسمح لأفراد المجتمع ، بالتفاعل والمشاركة في عملية تنمية الدولة بتقديم أفكارهم وتعليقاتهم للمجلس ، بالإضافة للإجابة على الأسئلة التي يطرحها سموه، كما لو أنهم حاضرون معه فعلياً في مجلس تقليدي.

- قامت هيئة الإمارات للهوية بتسجيل جميع سكان الدولة بمشروع السجل السكاني وبطاقة الهوية ، مع استخدامها لأحدث بطاقة هوية ذكية في العالم والتي تحمل بيانات الشخص البيومترية للتحقق من هويته باستخدام صفاته الفريدة التي لا يمكن نقلها للآخرين، مثل بصمات الأصابع، وهندسة كف اليد، وشبكية العين، وبعض خصائص الوجه وملامحه ، وذلك لحماية الأمن الرقمي وهوية الأفراد.

- أصدرت وزارة الصحة القرار الوزاري رقم 44 لسنة 2011 الخاص باللائحة التنفيذية ، للقانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2009 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات ، للتأكيد على تسجيل المواليد والوفيات مما يساعد في التحقق من عمليات الاتجار بالبشر.

- تبني سياسة البيانات المفتوحة لضمان وصول الجمهور إلى المعلومات الحكومية ، من خلال الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ، وجميع الجهات الاتحادية بالدولة التي لديها بيانات ومنشورات مفتوحة، متاحة للجمهور على بواباتها الإلكترونية.

- تتيح الدولة للجمهور الإطلاع على القوانين من خلال الجريدة الرسمية ، والتي تنشر فيها القوانين الاتحادية ، وكذا مختلف القوانين الاتحادية عبر بوابة التشريعات التي أطلقتها وزارة العدل .

- إصدار القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 لمكافحة التمييز والكراهية وازدراء الأديان ومقدساتها ، ومكافحة كافة أشكال التمييز ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير.

ثانيا : نظام تعليمي رفيع المستوى

الهدف الأول : القضاء على الفقر والجوع:

الأهداف الفرعية / العام	2016	2017
السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم (%)	0	0
نسبة فجوة الفقر (%)	0	0
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	357,045	382,575
حصة الفرد من الناتج (ألف دولار)	38.52	40.70

المصدر : الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

مؤشرى السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم ، ونسبة فجوة الفقر لاينطبقان على دولة الإمارات العربية المتحدة ، وجاءت الدولة ضمن شريحة الدول مرتفعة الدخل بتقارير التنمية البشرية العالمية ، كما جاءت من بين أعلى دول العالم من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تطور من 38.52 ألف دولار عام 2016 إلى 40.70 ألف دولار عام 2017 ، وجاءت بالمركز الخامس عالميا بمؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بمكافئ القوة الشرائية للدولار (طبقا للبنك الدولي عام 2017) ، وللمحافظة على مستوى الرفاهة الاقتصادية للمواطنين بالدولة فقد تبنت السياسات التالية:

- تنويع مصادر الدخل وحفز النمو بالقطاعات غير النفطية الذى تطورت مساهمته في الناتج إلى نحو 70 % عام 2017 .

- منح الأراضي والمساكن والمساعدات الاجتماعية للمواطنين الإماراتيين غير القادرين على توفير دخل كافي لتحقيق معيشة كريمة لأنفسهم ولأفراد عائلاتهم عبر صندوق الزكاة وصندوق الزواج وبرنامج الشيخ زايد للإسكان ووزارة شؤون الرئاسة .

- توفير المياه والكهرباء والخدمات الأخرى.

- إصدار قانون الضمان الاجتماعي للمواطنين.

- أصدرت الدولة قانون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأقامت الصناديق المساعدة على توفير الحلول التمويلية لتلك المشروعات وتطوير الاستثمارات المحلية وريادة الأعمال وتوفير فرص عمل للمواطنين

مثل صندوق خليفة ، ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ومؤسسة رواد بالشارقة ، وعدد من المؤسسات الأخرى العاملة ببقية الامارات الشمالية

- توفير فرص عمل داخل سوق توظيف عادلة ضمن اقتصاد الدولة الذي يقوم على المعرفة للحصول على دخل لائق وتوفير حياة كريمة ، وتفعيل سياسة توطين الوظائف بمعرفة المؤسسات والهيكل المعنية.

- تضمن الدولة فرص عمل متنامية وسوق توظيف مناسبة عبر إدخال مشروع التوطين حيز التنفيذ في جميع قطاعات الدولة تقريباً ووضع خطة لتعزيز برامج التوطين.

- توطين مزيد من الوظائف في القطاع الخاص ، اعتباراً من 2017 عبر الزام الشركات المسجلة في خدمات تسهيل ولديها أكثر من 1000 عامل توظيف عدد من المواطنين الإماراتيين في وظائف إدخال البيانات ، وإلا يرفض إصدار تجديد تصاريح عمل جديدة لها ، وكذا إلزام شركات الإنشاءات التي بها 500 عامل أو أكثر بتعيين مواطن إماراتي على الأقل بوظيفة ضابط صحة وسلامة مهنية.

- ينظم القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 وتعديلاته " قانون العمل " الحقوق العمالية للعاملين في القطاع الخاص من حيث ساعات العمل والعطلات والأجور والسكن والتأمينات ...، كما يتضمن أحكام خاصة بتنظيم عمل المرأة وحقوقها ، فضلاً عن الأحكام المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة والقصر .

- تفعيل نظام حماية الأجور لحفظ وحماية حقوق العمال، وترسيخ جذور الثقة بين الشركات وموظفيها، حيث تلتزم جميع المؤسسات المسجلة لدى الوزارة المعنية بالدولة بسداد أجور العاملين في تاريخ استحقاقها وأن تحول مرتبات العاملين إلى حساباتهم في البنوك أو المؤسسات المالية المصرح لها من البنك المركزي في الدولة بتقديم هذه الخدمة.

الهدف الرابع : التعليم ذوالجودة

- وضعت استراتيجية 2010-2020 لتطوير نظام تعليمي من الدرجة الأولى.

- وضعت العديد من القوانين لجعل التعليم إلزامياً على الجميع ، وأصبح إلزامياً على الأطفال المواطنين حتى إكمال الصف 12 أو حتى الوصول إلى سن 18 عام أيهما يأتي أولاً.

- أصدر مجلس الوزراء توجيهات لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتخريج جيل قارئ ووضع برنامجاً لخلق جيل قارئ وجعل دولة الإمارات عاصمة للثقافة والمعرفة.

- أطلقت وزارة التربية والتعليم مبادرات للارتقاء بمستوى التعليم تتفق مع أفضل الممارسات الدولية. وتشمل هذه المبادرات ما يلي: مشروع تطوير القيادة المدرسية ، مشروع الألعاب الأولمبية المدرسية ، مشروع التربية الصحية المدرسية ، الفحص الطبي داخل المدرسة

- تم اصدار القانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006 لحماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم والقيّد وتوفير كافة الامكانات لرعاية والاهتمام بشؤونهم .

- اعتمد مجلس الوزراء عام 2011 أجندة التربية والتعليم حتى العام 2020.

- تم إطلاق "مبادرة محمد بن راشد للتعلم الذكي" عام 2012 بمدارس الدولة.

- تشجيع التكنولوجيا في المدارس، لتعزيز فرص العمل للشباب في القرن ال 21، وذلك بالتوافق مع استراتيجيتها التي تهدف إلى إدخال الكمبيوتر، والأجهزة اللوحية في جميع المدارس.

- إصدار القانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006 لدعم وتنظيم خدمات التعليم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

- إعداد خطة متكاملة لرعاية الموهوبين والتميزين في الحقل التربوي .

- تطور الإنفاق على التعليم العام والعالي لتصل إلى نحو 20.5% من الموازنة الاتحادية للدولة بقيمة بلغت 10.2 مليار درهم عام 2017 .

- تطور عدد المدارس من 74 مدرسة عام 72/71 إلى 1226 مدرسة تضم 33466 فصلا يقوم على تعليمهم 64670 معلما ومعلمة عام 2017/16 .

- تطور عدد الطلبة والطالبات من 12800 طالب وطالبة عام 72/ 71 إلى 1.03 طالب وطالبة عام 2017/16.

- تضاعف عدد مدارس وطلاب التعليم الفني من 7 مدارس تضم 4517 طالب وطالبة عام 2013/12 إلى 32 مدرسة تضم 9061 طالب وطالبة عام 2017/16.

- توفير التعليم من رياض الأطفال وصولاً إلى الجامعة وبمعدلات أمية بنسبة أقل من 1.0 % لكلا الجنسين ، وتبذل الحكومة جهوداً كبيرة لتعزيز التعليم وإتاحته للجميع ، لتلبية الاحتياجات التعليمية للسكان الذين تتزايد أعدادهم زيادة مطردة ومن تلك الجهود:

1- إصدار القانون الاتحادي رقم 11 لعام 1972 بشأن إلزامية التعليم للأبناء ، وكذا قانون إلزامية التعليم الجديد في 2012 الذي حل محل القانون السابق ، حيث تم تعديل المراحل التعليمية التي ستشملها إلزامية التعليم وسن الإلزام، مع وضع آليات محددة لضمان تطبيق نظام الإلزام بالدولة، وفرض عقوبات ملائمة تضمن عدم الإخلال به.

2- التأكيد على الالتزام بقانون التعليم الإلزامي وفقاً للمادة 14 من المرسوم الوزاري رقم 820 لعام 2014 والمتعلق بتعليمات التسجيل للطلاب.

3- إعداد استراتيجية متكاملة لدعم القراءة والمعرفة .

4- تعليم المنازل للطلبة الغير مشمولين بفئات القبول بمراكز تعليم الكبار، أو الطلبة المشمولين ضمن فئات القبول بمراكز تعليم الكبار، ولكن ظروفهم لا تسمح لهم بالحضور لتلك المراكز ، وذلك من خلال 77 موقع مختلف .

5- إنشاء مركز التعليم المستمر بمعرفة جامعة الامارات عام 1998 ، الذي يوفر دورات تدريبية وورش عمل وندوات ومؤتمرات متخصصة من خلال وحدات متخصصة في مختلف المجالات الإدارية والعلمية والتقنية واللغوية والمجتمعية.

- حدوث تطورات كمية ونوعية كبيرة أخرى بمجال التعليم العام والجامعي كالتالي:

1- لم يكن يوجد حتى العام 1977 سوى جامعة الإمارات وأصبحت الدولة بنهاية عام 2016 تضم نحو 94 جامعة وكلية ومعهد عالي تستوعب 139405 طالب وطالبة (منهم 48840 طالب وطالبة بالتخصصات العلمية

والهندسية) وتدرس نحو 780 برنامجا أكاديميا وبحثيا ، وتطور عدد خريجي التعليم العالي عام 2015 إلى 24667 طالب وطالبة ، كما تستقطب الدولة أرقى الجامعات العالمية لفتح فروع معتمدة لها من خلال اتفاقيات شراكات وتوأمة.

2- إنشاء معهد التكنولوجيا التطبيقية لتوفير العلماء والمهندسين والفنيين .

3- تأسيس جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث.

4- إنشاء " أبو ظبي بوليتكنك " لتوفير كوادر وطنية بمجال التكنولوجيا المتقدمة كالطاقة النووية السلمية والهندسة النووية وأمن المعلومات وهندسة الطائرات.

5- إنشاء "هيئة الاعتماد الأكاديمي" ضمانا لجودة التعليم بالجامعات والكليات والمعاهد الخاصة.

6- إنشاء " الهيئة الوطنية للبحث العلمي " عام 2008 لتشجيع البحث العلمي ووضع خطط للبحوث والابتكارات وربطها باحتياجات المجتمع .

7- تطور عدد كليات التقنية العليا ليصل إلى 17 كلية تضم 20 ألف طالب وطالبة وتخرج منها حتى الآن 60 ألف خريج وخريجة ، وتتمتع برامجها بالاعتماد العالمي وتعد نموذجا رائدا للتعليم الفني والتقني في المنطقة والعالم.

8- جاءت جامعة الإمارات بالمرتبة 374 ضمن أفضل 500 جامعة بالعالم ، وحصلت جامعة زايد على الاعتماد الأكاديمي العالمي من المنظمة الأمريكية المختصة.

9- بالنظر للصلة الوثيقة بين التقدم بالتعليم وارتفاع مستوى الابتكار، بادرت الدولة باطلاق المبادرات التالية:

أ- برنامج "بالعلوم نفكر " لتمكين الشباب من الابتكار بمجال العلوم .

ب- برنامج "مهارات الإمارات " لرفع الوعي بالتعليم التقني.

10- إنشاء عدد من المراكز البحثية لتعزيز الابتكار ومنها ما يلي :

أ- مجمع دبي للعلوم.

ب- مجمع محمد بن راشد للعلماء.

ج- معهد الشارقة للعلوم والتكنولوجيا.

د- مركز البحوث والابتكار برأس الخيمة.

هـ- مركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب.

11- تشجيعا وتحفيزا للابداع والابتكار بالميدان التربوي بالعام 2017 تم إطلاق " جائزة خليفة التربوية " ، و

جائزة محمد بن زايد " لأفضل معلم خليجي.

ثالثا : بيئة مستدامه وبنية تحتية متكاملة

الهدف الأول : القضاء على الفقر .

تم الاشارة إلى هذا الهدف (القضاء على الفقر) ضمن الأولوية الوطنية الثانية (نظام تعليمي رفيع المستوى) بذات التقرير .

الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين .

- تأسيس الاتحاد النسائي العام.
- إقرار خطة العمل الوطنية للمرأة بالدولة من قبل الاتحاد النسائي العام.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة كأضخم الإنجازات وأبرزها في مسيرة تمكين المرأة.
- الحماية التشريعية لحقوق المرأة والأسرة والطفل من خلال العديد من النصوص الدستورية والقوانين الوطنية وانضمام الدولة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية .
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة .
- الإعلان عن بتخصيص يوم للمرأة الاماراتية يوافق 28 أغسطس من كل عام.
- فتح باب مشاركة المرأة في مجال ريادة الأعمال عبر إنشاء مجالس سيدات الأعمال.
- ارتفعت نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل حيث بلغ عدد المسجلات بغرف التجارة والصناعة أكثر من 23 ألف سيدة أعمال (أو نحو 15 % من أعضاء الغرف التجارية والصناعية بالدولة) يعملن في السوق المحلية والعالمية ، ويدرن نحو 24 ألف مشروع تجاري ناجح (أو نحو 30 % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة) داخل الدولة وخارجها باستثمارات تطورت قيمتها من 12.5 مليار درهم بالعام 2004 إلى ما يتراوح بين 45 – 50 مليار درهم حاليا ، كما وصل نسبة عدد النساء اللواتي يعملن في القطاع المصرفي إلى نحو 37.5 % من مجموع العاملين فيه.
- أصدر مجلس الوزراء الموقر قرارا يقضي بإلزامية تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات جميع الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية.
- الاعلان عن تشكيل " مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين " لتفعيل دور المرأة كشريك أساسي في صنع المستقبل تماشيا مع نهج الدولة في تعزيز مكانتها وتواجدها في ميادين العمل كافة.
- إطلاق " الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2015 - 2021 " كإطار مرجعي وإرشادي لجميع المؤسسات الحكومية الاتحادية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط وبرامج عملها لتمكين المرأة وتأكيد ريادتها في المشاركة في كافة مجالات التنمية المستدامة.
- أصبحت المرأة حاليا تمثل نحو 66 % من مجمل القوى العاملة في القطاع الحكومي من بينها 30 % من الوظائف القيادية العليا المرتبطة بصناعة القرار و 15 % من الوظائف الأكاديمية المتخصصة .

- ارتفع عدد الوزارات بالحكومة المشكلة عام 2017 ليشمل 9 وزارات من مجموع عدد أعضاء الحكومة البالغ 31 وزيرا ووزيرة وبنسبة نحو 29% من أعضاء الحكومة.

- تحظى 9 سيدات بعضوية المجلس الوطني الاتحادي بنسبة تمثيل تشكل نحو 22.5% من إجمالي عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي البالغ عددهم 40 عضوا وهي من أعلى النسب على المستوى الإقليمي والدولي وتم فوز دكتورة / أمل عبد الله القبيسي بمنصب رئيس المجلس الوطني الاتحادي بالفصل التشريعي السادس عشر في انجاز تاريخي غير مسبوق على المستوى المحلي والاقليمي والعربي.

- تتبوأ الإماراتيات مناصب رفيعة بوزارة الخارجية حيث تشغل حاليا منصب المندوب الدائم للدولة لدى منظمة الأمم المتحدة ، وهناك 7 سيدات يعملن قناصل وسفيرات للدولة بمملكة أسبانيا والبرتغال والسويد وكوسوفو ومنتوجومري وهونج كونج وميلانو من بين 153 دبلوماسية يعملن بمقر وزارة الخارجية ونحو 30 من العاملات بالبعثات الدبلوماسية للدولة بالخارج.

- تتقلد المرأة مناصب هامة بكفاءة وجدارة بالقضاء والنيابة العامة والطيران المدني والعسكري والدفاع الجوي ومختلف وحدات وزارة الداخلية وتقلدها منصب أمين عام مجلس الوزراء ، كما تشارك المرأة الإماراتية في تمثيل الدولة ببعض المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة التابعة لليونسكو، وعضوية المجلس الإداري للميثاق العالمي للأمم المتحدة ، ومنظمة التجارة الدولية فضلا عن وجودها الفاعل والمؤثر في ساحات العمل النسائي العربي والاقليمي والدولي.

- تشارك المرأة بكفاءة واقتدار ضمن الكوادر الوطنية بمجال أبحاث الفضاء الخارجي بوكالة الإمارات للفضاء إضافة إلى عملها في قطاعات استراتيجية تنموية جديدة بمجال اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والابداع والابتكار من بينها الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية وتصنيع وإطلاق الأقمار الصناعية وتكنولوجيا صناعة الطيران والأسلحة العسكرية

- وصلت المرأة إلى مستويات عالية من القدرات العلمية والاكاديمية وحقت جدارة وكفاءة عملية في مجالات التطور التقني والتكنولوجي ، ما مكنها من المشاركة الإيجابية الفاعلة بجميع مجالات التنمية المستدامة ومختلف مواقع العمل المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار خلال السنوات السبع القادمة التي تشمل العديد من القطاعات التنموية الحيوية التي تركز على الإبداع والابتكار في صنع المستقبل.

- بحسب مركز دراسات المرأة في مؤسسة المرأة العربية في باريس بتمكين المرأة صنفتم الإمارات على قمة الدول التي تحترم المرأة وحصلت على المرتبة الأولى بين الدول العربية في تمكين المرأة .

- في مجال المساواة بين الجنسين ووفقا لتقرير منتدى الاقتصاد العالمي " في أكتوبر 2013 جاءت الإمارات بالمرتبة الأولى في دول منطقة الشرق الأوسط من خلال تحقيقها معدلات مساواة ملحوظة في مجالات السياسة والتعليم والرعاية الصحية .

- تتمتع النساء في دولة الإمارات بنفس الحقوق الدستورية للرجال ووفقا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، جاءت الإمارات في المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، من ناحية التوازن بين الجنسين، وقد حققت مستويات تفوق المتوسط الإقليمي في جميع المؤشرات الفرعية. وقد جاءت في المرتبة الأولى بالمنطقة من ناحية معدل التعليم والثالثة من ناحية المساواة في الأجور بالأعمال المشابهة.

الهدف السادس : ضمان توافر المياه النظيفة والنظافة الصحية .

تم الإشارة إلى هذا الهدف (ضمان توافر المياه النظيفة والنظافة الصحية) ضمن الأولوية الوطنية الأولي (نظام صحي بمعايير عالمية) بذات التقرير .

الهدف السابع : طاقة نظيفة وبأسعار معقولة .

- لتلبية الطلب على الطاقة الكهربائية من جراء النمو السكاني المتسارع والتوسع الاقتصادي والاعتبارات المناخية بطريقة مستدامة تم التركيز على مصادر الطاقة المتجددة ، والتي ستحد من الآثار البيئية التي قد تنتج عن المصادر التقليدية للطاقة.

- إطلاق استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء في عام 2012 تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، لجعل الدولة واحدة من الدول الرائدة عالمياً في مجال منتجات وتقنيات الاقتصاد الأخضر، والحفاظ على بيئة مستدامة.

- تحديد زيادة النسبة المستهدفة من الطاقة النظيفة إلى 30 % بحلول عام 2030 ، وتهدف أيضاً إلى إنتاج 25 - 30 % من احتياجاتها الكهربائية من الطاقة النووية والطاقة الشمسية.

- تيسير الوصول إلى مصادر الطاقة من خلال ما يلي:

1- إنشاء شبكة الإمارات الوطنية للكهرباء لتحقيق الربط الكهربائي الإماراتي الوطني في شبكة وطنية واحدة ، عبر ربط الجهات الأربعة المسؤولة عن توريد الطاقة في أنحاء الإمارات وهي: الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، وهيئة مياه وكهرباء أبو ظبي ، وهيئة كهرباء ومياه دبي ، وهيئة كهرباء ومياه الشارقة ، لتحقيق وفورات مالية مع إمكانية النقل التجاري للكهرباء بين الهيئات المزودة للكهرباء في الدولة ، ومواجهة الاضطرابات الكبيرة أو المفاجئة.

2- المساهمة في نظام الربط الكهربائي الإقليمي الخليجي بما يؤسس لسوق طاقة مشتركة بين دول المجلس ، ويوفر امدادات طاقة مستدامة تدعم الاقتصادات الوطنية لدول الخليج والمشروعات التنموية بها.

3- المساهمات على الصعيد العالمي ، حيث تستثمر شركة مصدر في أبو ظبي أكثر من 1,7 مليار دولار أميركي في مشاريع الطاقة المتجددة، وتسهم مشاريعها بتوفير نحو 1 جيجاواط من الطاقة النظيفة في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها ، حيث استطاعت أن تنفذ 14 مشروعاً للطاقة النظيفة في خمس دول خارجية، وتمتلك حالياً 13 مشروعاً في تسع دول مختلفة.

4- استضافة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة-إيرينا ، التي تعتبر منصة للتعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة ، وتهدف لتعزيز الانتقال نحو استخدام الطاقة المتجددة على نطاق عالمي ، وتجدر الإشارة إلى أن حكومة أبو ظبي وضعت لنفسها هدفاً في توليد 7% على الأقل من مصادر متنوعة للطاقة المتجددة بحلول العام 2020 .

5- تحسين كفاءة وفعالية الطاقة على المستويين الاتحادي والمحلي بالدولة :

أ- على المستوى الاتحادي

- أسست وزارة الطاقة إدارة الترشيد وكفاءة الاستخدام لتعزيز فعالية استخدامات الطاقة والحفاظ عليها، من قبل القطاعات المختلفة في الدولة ، مما يتيح المقارنة بين أداء المؤسسات في القطاعات المختلفة.

- أطلقت هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس "مواصفات" عدة أنظمة لتعزيز كفاءة استخدامات الطاقة والمياه، ومن أبرزها النظام الإماراتي لمنتجات الإضاءة والرقابة عليها الذي يمنع استيراد ، أو تداول أية منتجات إضاءة رديئة أو منخفضة الجودة ، بشكل غير مطابق للشروط والمعايير الواردة بالنظام مع استبعاد أية منتجات غير مطابقة للمواصفات من الأسواق.

- كما أطلقت اللائحة الفنية الخاصة بكفاءة الطاقة للأجهزة الكهربائية المتعلقة بغسالات ومجففات الملابس التي تضمن معايير إلزامية سيتم تطبيقها على كافة المنتجات التي تغطيها ، وكذا اللائحة الفنية الإماراتية لبطاقة بيان كفاءة الطاقة للأجهزة الكهربائية لمكيفات هواء الغرف، والمعايير الخاصة بأنواع غازات التبريد المسموح باستخدامها في المكيفات لحماية البيئة، والتقليل من الغازات الضارة بطبقة الأوزون.

- تبنت وزارة الطاقة سياسة تحرير أسعار الوقود في منذ 2015، مع اعتماد آلية للتسعير وفقاً للأسعار العالمية ، لترشيد استهلاك الوقود وتشجيع استخدام وسائل النقل العامة على المدى الطويل، وتحفيز المستهلكين على استخدام وسائل النقل البديلة التي تحافظ على البيئة ، والتأثير على سلوكيات الافراد في اقتناء السيارات ذات الصفات الموفرة للوقود، وتسريع عملية دخول السيارات الكهربائية والهجينة /هايبرد/ للسوق.

ب - على المستوى المحلي

- في عام 2008 استحدث مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني "برنامج استدامة" ، لتخفيض استهلاك الطاقة والمياه والنفائات.

- تم إطلاق برنامج "نجم طاقة الإمارات"، وهو مبادرة صديقة للبيئة للإسهام في الحد من معدل استهلاك الطاقة من قبل المباني القائمة في الدولة ، وخفض انبعاثات الكربون عبر توظيف تقنية "الاتصال فيما بين الأجهزة (M2M) لمساعدة المشتركين بالبرنامج على التقليل من استهلاك الطاقة ، ويمكن للمشروع خفض استهلاك الطاقة بالمباني بنسبة تراوح بين 10 و 35٪.

- إلزام المشاريع الحكومية بدبي بتطبيق لائحة شروط ومواصفات المباني الخضراء اعتباراً من عام 2010 ، وفي عام 2014 جعلت مواصفات المباني الخضراء إلزامية على كل المباني الجديدة في الإمارة.

- تأسيس المجلس الأعلى للطاقة (DSCE) عام 2009 لدعم النمو الاقتصادي في الإمارة ، من خلال تأمين وتوفير امدادات الطاقة واستدامتها مع الحفاظ على البيئة وتطوير مصادر الطاقة البديلة، وزيادة الكفاءة في استخدامات الطاقة وتقليل الطلب.

- إعلان استراتيجية متكاملة للطاقة حتى عام 2030 بدبي لتنويع وتطوير مصادر الطاقة وضمان إمدادها، وتعزيز كفاءة وفعالية الطلب على الكهرباء والمياه والوقود وبالتالي التقليل من الانبعاثات الكربونية ، حيث من المقرر

بحلول عام 2030 أن تصل نسبة استخدام الطاقة المتجددة في مجال توليد الكهرباء إلى 5 %، بالإضافة إلى 12 % للطاقة النووية، و 12 % للفحم النظيف والنسبة الباقية من استخدامات الغاز.

- إطلاق استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، والهادفة إلى تحويل الإمارة إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة، والاقتصاد الأخضر ، وتوفير 75% من إجمالي طاقة الإمارة من خلال موارد الطاقة النظيفة بحلول عام 2050، وتأسيس نموذج مستدام لتوفير الطاقة دون الإضرار بالبيئة ومواردها، والتقليل في البصمة الكربونية على مستوى العالم بحلول عام 2050.

- تحسين إدارة الطلب على الطاقة من قبل المجلس الأعلى للطاقة بدبي لترشيد استخداماتها ، عبر وضع إطار تنظيمي لتحسين الممارسات الحالية في مجال الطاقة وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الهيئات التابعة له لتحسين كفاءة الطاقة.

- استحداث إدارة متخصصة لترشيد استهلاك الطاقة والمياه بالشارقة وإطلاق العديد من المبادرات المتخصصة في هذا الشأن ، للوصول بنسبة خفض الاستهلاك إلى 30 %.

- أطلقت دائرة البلدية والتخطيط بعجمان مبادرة الدائرة الخضراء عام 2012، لتقليل مخاطر التلوث البيئي الناجم عن الممارسات السلبية اليومية ، وتعقد الدائرة مؤتمر الاقتصاد الأخضر دوريا كأحد أهم مؤتمراتها الدولية بمشاركة عالمية لتعزيز رؤية حكومة عجمان 2021 وتوجهاتها نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة بالإمارة.

- يأتي من أهم إنجازات الدولة لتحقيق "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة " ما يلي :

- 1- بناء أربعة مفاعلات نووية جديدة لتوفير 25 % من احتياجات الكهرباء بحلول عام 2020.
- 2- الحصول على المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج الطاقة الشمسية المركزة عام 2013.
- 3- توليد 140 ميغا واط من الطاقة الشمسية حتى العام 2014
- 4- التخطيط لبناء أكبر مشروع على مستوى العالم للطاقة الشمسية المركزة (CPS) في موقع واحد في دبي بسعة 1,000 ميغا واط.
- 5- استثمار أكثر من مليار دولار في مشاريع الطاقة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك طاقة الرياح.

الهدف التاسع : الصناعة والابتكار والبنية التحتية .

في هذا المجال اتخذت الدولة عدد من المبادرات والسياسات منها ما يلي :

- استضافت القمة العالمية للصناعة والتصنيع في شهر مارس 2017 بحضور أكثر من 1,200 ممثل للحكومات وشركات الصناعة العالمية والمجتمع المدني والطلاب والأكاديميين، لوضع رؤية لتشكيل مستقبل الصناعة ، وركزت القمة على الابتكار والتصنيع ورأس المال والأسواق وسلاسل القيمة والسياسات والمجتمع والبيئة والمهارات.
- تطور قطاع الصناعة بالدولة ليصير ثالث أكبر قطاع ، من حيث نسبة الموظفين العاملين فيه خلال العام 2013 ، حيث يعمل بالقطاع 11.5 % من جمالي عدد العاملين استحوذوا على نسبة 9.9 % من إجمالي الأجور ، وأصبح القطاع في المرتبة الخامسة من حيث نسبة أجور القوة العاملة بالدولة.

- في أبريل 2016، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد استراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد. بهدف استغلال التكنولوجيا لخدمة البشرية ، وتعزيز وضع دولة الإمارات ودبي كمركز رائد لتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد ، والهدف الرئيسي لإمارة دبي هو أن تعتمد 25 % من المباني التي تقام في دبي على تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بحلول 2030.

- وضعت الدولة عدد من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية ، لتعزيز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية ، وتنويع مصادر دخلها على أساس اقتصاد مستدام يقوم على المعرفة منها ما يلي :

1- استراتيجية " دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي "

2- استراتيجية " اقتصاد الأخضر لتنمية مستدامة " لتصبح مركزاً عالمياً ونموذجاً ناجحاً للاقتصاد الأخضر، لتعزيز التنافسية والاستدامة بالدولة، والحفاظ على بيئتها للأجيال القادمة ، ولتصبح مركزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء لدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل.

3- استراتيجية الإمارات 2016 لما بعد النفط .

4- تشجيع الابتكار عبر تأسيس مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي ، لتشجيع ثقافة الابتكار داخل القطاع الحكومي ، وجعل حكومة الإمارات من بين الحكومات المبتكرة حول العالم.

5- إعلان السياسة العليا لدولة الإمارات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار متضمنة 100 مبادرة لتنفيذ استثمارات كبرى في التعليم والصحة والطاقة والنقل والمواصلات والفضاء والماء ، وتشمل هذه المبادرات مجالات الروبوتات والطاقة الشمسية وتطوير الملكية الفكرية، وابحث الخلايا الجذعية والتكنولوجيا الحيوية ، بتكاليف تصل إلى 300 مليار درهم لتشجيع ودعم اقتصاد المعرفة .

6- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للابتكار لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم، خلال السنوات السبعة القادمة، وتستهدف الاستراتيجية سبعة قطاعات هي: الطاقة المتجددة ، والنقل والمواصلات ، والتعليم ، والصحة ، والتكنولوجيا ، والماء ، والفضاء . وتشمل المرحلة الأولى 30 مبادرة وطنية تكتمل خلال ثلاث سنوات ، تعمل الاستراتيجية على تعزيز استخدام التقنيات المتقدمة في توفير خدمات الرعاية الصحية ، ودعم نمو التكنولوجيا الحيوية والصناعات الدوائية ، والعمل مع الشركاء الاستراتيجيين لدعم الأبحاث الطبية في الدولة.

- البنية التحتية

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة نظام بنية تحتية متكامل، يشمل النقل والمواصلات، والاتصالات، ونظام البريد.

- في مجال الاتصالات تتولى هيئة تنظيم الاتصالات إدارة جميع شؤون الاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة ومن أهم إنجازات الدولة في هذا الشأن ما يلي :

1- جاءت الامارات الأولى عربيا في العام 2016 من حيث الجاهزية الشبكية، وجاءت في المرتبة 26 عالمياً، وذلك وفقاً لتقرير تقنية المعلومات العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، في مؤشر على تطور قطاع الاتصالات ، والنجاح المحقق في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

2- هناك مشغلان للاتصالات بالإمارات هما مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات)، والثاني هو شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، وهما يخدمان قطاع الاتصالات في الدولة، وكلا المشغلين مرخص له لتقديم خدمات الاتصالات العامة بالدولة ، وهذه الخدمات تشمل الخط الثابت والهاتف المتحرك والإنترنت والقنوات الفضائية.

3- يشمل مقدمو خدمة الاتصالات المرخصين كذلك ما يلي: هيئة المنطقة الإعلامية أبو ظبي وشركة الميسان للاتصالات الفضائية – وهما مرخصتان لتقديم خدمات البث الفضائي ، ونداء وهي شركة مرخصة لتقديم الخدمات السلكية واللاسلكية ، وشركة الثريا للاتصالات وهي شركة مرخصة لتقديم خدمات الاتصالات اللاسلكية عبر الأقمار الصناعية في دولة الإمارات ، وشركة الياء للاتصالات الفضائية وهي شركة مرخصة لتقديم خدمات البث الفضائي في دولة الإمارات.

4- لتطوير القدرات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات قامت الدولة بما يلي :

أ- إنشاء المناطق الحرة مثل مدينة دبي للإنترنت (عام 1999) ومدينة دبي للإعلام (عام 2000).
ب- وفي العام 2005 أنشأت الدولة واحة دبي للسيليكون ويوجد بالدولة حالياً العديد من المناطق الحرة، التي تجعل من الممكن النشر عبر تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة.

ت- أنشأت صندوق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات عام 2008 لتطوير القدرات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات ، و استثمر الصندوق حتى العام 2014 أكثر من 1.6 مليار درهم في مشروعات مختلفة بقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، وشمل ذلك تكنولوجيا التعليم والفضاء.

ث- في العام 2001 أطلقت الخدمة الإلكترونية الأولى – بطاقة الدرهم الإلكتروني – كأسلوب لسداد رسوم الخدمات الحكومية وغير الحكومية ، أعقبها إضافة مزيد من الخدمات الإلكترونية لتفعيل برنامج الحكومة الإلكترونية.

ج- في مايو 2013، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد مبادرة الحكومة الذكية لدولة الإمارات ، بهدف تقديم الخدمات الحكومية للجمهور على مدار الساعة من خلال الهاتف المتحرك والأجهزة الذكية.

ح- الاستثمار في المحفظة العالمية لتقنية المعلومات والاتصالات العالمية من خلال شركة مبادلة ، وتقديم فرص توظيف عالية المستوى في تقنية المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات والبث الفضائي.

- في مجال خدمات البريد يقدم بريد الإمارات خدمات البريد العادي والسريع ، كما يقدم خدمات غير بريدية تشمل دفع فواتير المرافق ويقدم كذلك وحلولاً تسويقية ، تقدم مؤسسة الإمارات للخدمات البريدية التجارية (امبوست) خدمات البريد السريع محلياً ودولياً.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

تم الإشارة إلى هذا الهدف (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) ضمن الأولوية الوطنية الأولى (نظام صحي بمعايير عالمية) بذات التقرير.

الهدف الثانى عشر : ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة .

كفاءة وترشيد استهلاك الطاقة

لتحقيق كفاءة وترشيد استهلاك الطاقة وتقليل آثار التغير المناخي وتفعيل الاقتصاد الأخضر لتوفير منتجات وخدمات المستدامة ، قامت الدولة بما يلي:

1- خفض البصمتها البيئية إلى 7.75 هكتار/ شخص عام 2014 ، بعد أن كانت 11.68 هكتار/ شخص عام 2006.

2 - إطلاق برامج للتوعية والتعليم البيئي لتطوير فكر جديد ومسؤول تجاه البيئة يساعد على حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها بالشكل المطلوب.

3 - إطلاق عدد من المبادرات وإجراءات الإدارة الآمنة للمواد الكيميائية والمخلفات، لتأسيس بنية تحتية لخفض المخلفات وإعادة تدويرها، وتقليل آثارها السلبية على الصحة البشرية منها ما يلي:

أ- النفايات البحرية

- أصدرت القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 بشأن حماية البيئة وتنميتها ، بهدف حظر إلقاء النفايات وشوائب النفط من قبل ناقلات النفط العاملة أو المنشآت الصناعية .. بالمنطقة في البحر بما يشكل تهديداً للنظام البيئي البحري في المنطقة.

- أصدرت القانون الاتحادي رقم 23 لسنة 1999 - والقرار الوزاري رقم 302 لسنة 2001 لمعالجة استغلال الثروات المائية الحية وحمايتها وتنميتها.

ب- تحويل النفايات إلى طاقة

- توقيع اتفاقية شراكة بين "مصدر" وشركة الشارقة للبيئة "بيئة" لتطوير قطاع تحويل النفايات إلى طاقة ، والتعاون لتفعيل ذلك بالشارقة والدولة ومختلف دول المنطقة بشكل عام ، ويسهم ذلك في تحقيق أحد مستهدفات رؤية الإمارات 2021 ومنها الاستفادة من النفايات في توليد الطاقة بنسبة 75 % بحلول عام 2021.

ج- مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة فى أبو ظبي

- بناء أكبر محطة لتحويل النفايات إلى طاقة في العالم بطاقة إنتاجية قدرها 100 ميغواط ، بأبو ظبي من قبل شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة (طاقة) بالتنسيق مع شركة تدوير بكلفة 850 مليون دولار أميركي ، ستولد المحطة كهرباء تكفي لسد احتياجات أكثر من 20 ألف منزل، وخفض البصمة البيئية للعاصمة أبو ظبي ، والمساهمة في الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بأكثر من مليون طن سنوياً.

د- مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة فى دبي

- إنشاء أكبر محطة لتحويل النفايات الصلبة إلى طاقة بمنطقة الورسان 2 بدبي ، وبكلفة ملياري درهم ، لتقليل طمر النفايات بنسبة 75% بحلول 2021 ، تتضمن مرحلتها الأولى معالجة 2000 طن متري من النفايات الصلبة يومياً لإنتاج 60 ميغواط من الطاقة الكهربائية.

- لتحقيق استراتيجية دبي للطاقة النظيفة، التي تهدف إلى توفير 7% من طاقة دبي من مصادر نظيفة بحلول 2020، هناك أربعة مشروعات مقترحة لإنتاج الطاقة الخضراء هي:

- 1- مشروع حرق النفايات لإنتاج الكهرباء.
- 2- معالجة المخلفات العضوية الناتجة من الخضار والفواكه والمطاعم والفنادق وموردى الأغذية.
- 3- توليد الكهرباء من مكب النفايات في منطقة القصيص وجبل علي.
- 4- محطة تحويل غاز الميثان في محطة معالجة مياه الصرف الصحي إلى طاقة.

هـ - مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة في الشارقة

- تم تأسيس شركة الشارقة للبيئة "بيئة" عام 2007 التي أطلقت مؤخراً خدمة "أنت تتصل ونحن نعيد التدوير"، التي صُممت للمساعدة على التخلص من النفايات والمخلفات الكبيرة بطريقتة آمنة ومسؤولة وسليمة بيئياً ، وتضم الشركة عدد من المرافق الحيوية لتحويل النفايات إلى طاقة، وصناعة الاسمدة العضوية من النفايات وإعادة تدوير المعادن وغيرها.

- لتعزيز استهلاك مستدام في القطاع الزراعي

- تم تركيب نظم الري الحديثة لاستبدال طريقة الري بالغمر ، وارتفعت نسبة استخدام نظم الري الحديثة مثل (أنظمة الري بالرش وبالنتقيط وبالنافورة) إلى 91 % عام 2011 بعد أن كانت 32 % عام 1999.
- ارتفع عدد المزارع من 4,000 مزرعة عام 1971 إلى 35,704 مزرعة عام 2011 ، ويوجد الآن 54 مزرعة عضوية للخضروات، وثلاث مزارع للإنتاج الحيواني، ومنشأة واحدة للتصنيع ، وزادت مساحة أراضي الإنتاج العضوي إلى 3920 هكتار في نهاية عام 2013.
- نشر استخدام التكنولوجيا المائية بين المزارعين والتي تعتمد على المياه الغنية بالمغذيات لنمو النباتات بدون تربة، أو بوجود كمية قليلة من التربة ، لتوفير نحو 70 % من المياه ، ويوجد حالياً نحو 87 مزرعة تجارية تستخدم هذه التكنولوجيا.

- المحافظة على الثروة السمكية

- صدر القانون الاتحادي رقم 23 عام 1999 المتعلق باستغلال الثروات المائية الحية وحمايتها وتنميتها.
- أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة برنامج المصايد السمكية المستدامة .
- أصدرت وزارة التغير المناخي والبيئة القرار الوزاري رقم 471 لسنة 2016 لتنظيم صيد الأسماك السطحية باستخدام مصيدة الجرافة الساحلية على الشاطئ لحماية الثروة السمكية من الاستنزاف.

- تشجيع استهلاك مستدام للطاقة

أطلقت دولة الإمارات العديد من المبادرات لتعزيز موارد الطاقة المستدامة ومنها ما يلي:

- 1- تطبيق نظام الشرائح لكفاءة الطاقة.
- 2- تأسيس دائرة جديدة لحفظ وكفاءة الطاقة
- 3- إطلاق هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس برنامج لتصنيف كفاءة الاستخدام
- 4- حظر استيراد المصابيح الكهربائية منخفضة الكفاءة وذات الوهج العالي
- 5- تفعيل معايير البناء الخضراء والمستدامة
- 6- إطلاق برنامج نجم طاقة الإمارات
- 7- إطلاق مشروع استدامة، ونظام تقييم المباني بدرجات اللؤلؤ
- 8- إقامة معرض ويتكس للاستدامة

- 9- تفعيل برنامج ترشيد الطاقة DSM
- 10- إطلاق استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030
- 11- إطلاق استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050
- 12- تحرير أسعار الوقود

محطات التحلية

هناك حلول مستدامة لتحلية مياه البحر مع ربطها بالطاقة المتجددة من خلال عدد من المحطات المقامة بالدولة ومن أمثلتها :

- 1- محطة الشويحات S2 لتوليد الكهرباء والمياه في أبو ظبي بقدرة إنتاج 1510 (ميغا وات) من الكهرباء و100 (مليون جالون إمبراطوري) من الماء يوميًا.
- محطة كهرباء جبل علي بدبي: بطاقة 2060 ميغاواط ، و140 مليون جالون إمبراطوري من المياه.
- محطة الفجيرة F2 بقدرة 2850 ميغا وات و230 مليون جالون إمبراطوري من المياه.

معالجة المخلفات الإلكترونية

- قيام شركة اتصالات بتنظيم حملة لجمع الهواتف المتحركة والمخلفات الإلكترونية جمعت 200,000 هاتف متحرك و52 طن من المخلفات الإلكترونية وتم إعادة تدوير تلك النفايات بطريقة سليمة.
- أطلقت بلدية دبي برنامج تجديد وترميم لتحديث أجهزة الكمبيوتر غير المستخدمة ، والتبرع بها للمؤسسات الخيرية.

الهدف الثالث عشر : اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره .

تم الإشارة إلى هذا الهدف (اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره) ضمن الأولوية الوطنية الأولى (نظام صحي بمعايير عالمية)

الهدف الخامس عشر: الحياه في البر .

- أصدرت الدولة القوانين والاستراتيجيات التالية:

- القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999م بشأن حماية البيئة وتنميتها وتحسين جودتها، وتنمية الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- أطلقت في عام 2013 استراتيجية وطنية مدتها أربع سنوات وخطة عمل للأمن البيولوجي، من أجل ضمان حماية الدولة من التهديدات البيولوجية.
- تم إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للتوعية والتثقيف البيئي 2015-2021" وتم تطويرها وفقًا للمعايير الدولية ، لتثقيف الشباب لتبني مستقبل مستدام وتقوية التزامهم بمتطلبات الاستدامة وحماية البيئة.

المحميات الطبيعية

- حتى عام 2013 كان هناك 22 محمية طبيعية ، وزاد عدد المحميات التي تم تسجيلها كأراضٍ رطبة ذات أهمية دولية في إطار اتفاقية رامسار من محميتين في عام 2010 إلى خمس محميات في عام 2013.

الحفاظ على الأنواع النباتية المحلية

- استكملت وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع جامعة الإمارات عام 2014 المرحلة الأولى من التمييز بين أنواع أشجار النخيل من خلال إجراء تحليل الحمض النووي للحفاظ على جميع الأصول الوراثية لأشجار النخيل، وتحديدتها، وتصنيفها.

- إطلاق العديد من المبادرات للحفاظ على الأنواع النباتية الموجودة بالدولة بما في ذلك إنشاء "بنك الجينات" للموارد الوراثية للنباتات من خلال إنشاء مركز أبو ظبي للموارد الوراثية النباتية.

أهم الإنجازات تجاه تحقيق الحياة في البر

- 1- زيادة مساحات الغابات من 245 ألف هكتار عام 1990 إلى 318,36 ألف هكتار عام 2011 .
- 2- إجراء ورش عمل للتوعية البيئية تستهدف فئات عمرية متنوعة.
- 3- إقامة محميات طبيعية بلغ عددها 22 محمية طبيعية حتى عام 2013.
- 4- زيادة المحميات المصنفة كأراضٍ رطبة ذات أهمية دولية في إطار اتفاقية رامسار من محميتين في عام 2010 إلى خمس محميات في عام 2013.
- 5- تربية حيوان المها العربية، وطيور الحباري، وغيرهما من أنواع الحيوانات والطيور الكثيرة المهددة بالانقراض، وإعادتها إلى بيئتها الطبيعية.

الهدف السابع عشر : عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

- تلتزم الدولة بالشراكات الدولية مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، التي تشاطرها نفس الرؤية في تلبية أهداف الاستدامة.

- لا ترتبط المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدولة بالتوجهات السياسية للدول المستفيدة منها ، ولا البقعة الجغرافية، أو العرق ، ، اللون، الطائفة، أو الديانة ، بل تراعي في المقام الأول الجانب الإنساني الذي يتمثل في احتياجات الشعوب، والحد من الفقر، والقضاء على الجوع، وبناء مشاريع تنموية ، وإقامة علاقات مع الدولة المتلقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اتفق المجتمع الدولي على تنفيذها خلال السنوات المقبلة بهدف القضاء على الفقر .

- أجل تنسيق المساعدات الإنسانية الخارجية تم تأسيس اللجنة الإماراتية لتنسيق المساعدات الإنسانية الخارجية، بناء على قرار مجلس الوزراء لعام 2014، في انعكاس على التزام الدولة بتطبيق أحدث الأهداف الإنسانية، وتعزيز مبدأ التعاون.

- وفقا لموقع الدولة الرسمي وصل إجمالي الدول التي استفادت من المشاريع والبرامج التي قدمتها المؤسسات الإماراتية المانحة منذ تأسيس الدولة عام 1971 وحتى عام 2014 إلى 178 دولة عبر العالم ، وبلغت قيمة المساعدات التنموية والإنسانية والخيرية التي قدمت من المؤسسات الحكومية نحو 129 مليار درهم، حيث ساهم كل من صندوق أبو ظبي للتنمية بمبلغ 30.5 مليار درهم إماراتي، و 5.7 مليار درهم من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، و 2.9 من مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية.

- وقعت الدولة الإمارات العربية المتحدة على عضوية عدة اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان منها:

- أ - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1974)
 - ب - اتفاقية حقوق الطفل (1997)
 - ج - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2004)
 - د - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2010)
 - هـ - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2012)
 - و- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2008)
- انضمت الدولة لعضوية الاتفاقيات والمواثيق التالية :

- أ- اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية
 - ب- اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، مع بروتوكولين إضافيين لعام 1977
 - ج- اتفاقيات منظمة العمل الدولية التسع، بما فيها من موضوعات بشأن ساعات العمل، والعمل القسري، وعمليات تفتيش العمال، والعمل الليلي للمرأة، والمساواة في الأجور، والحد الأدنى لسن العمل، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.
 - د- اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والبروتوكول الملحق بها، لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)
 - هـ- الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2008)
 - ز- كما أن دولة الإمارات من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- أصدرت الدولة عدد من القوانين لمنع التمييز والكراهية، ومكافحة الإرهاب منها ما يلي :

- أ- مرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن التمييز والكراهية.
 - ب- القانون الاتحادي رقم (7 لسنة 2014) في شأن مكافحة الجرائم الارهابية.
 - ج- قرار مجلس الوزراء رقم 38 لسنة 2014 في شأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2002 بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
 - د- القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2002 في شأن مكافحة جرائم غسل الأموال
- لمحاربة الاتجار بالبشر أصدرت الدولة القوانين والقرارات التالية :

- أ- القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر، المعدل بالقانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015، وذلك لمكافحة هذه الظاهرة محلياً وتعزيز دور الدولة في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لهذه الجريمة.
- ب- القانون الاتحادي رقم 15 لعام 1993 الذي ينظم نقل وزراعة الأعضاء البشرية.
- ج- وأصدرت وزارة الصحة القرار الوزاري رقم 44 لسنة 2011 في شأن اللائحة التنفيذية ، للقانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2009 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات.

- في مجال التغير المناخي تعد الدولة عضواً مشاركاً في الوكالات والمنظمات التالية:

- أ- الوكالة الدولية للطاقة المتجددة-إيرينا.
- ب- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ .
- ج- المجلس العالمي للطاقة.
- د- طاقة مستدامة للجميع.
- هـ- شبكة حلول التطوير المستدام- مبادرة الأمم المتحدة.
- و- مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة.

